معيار التدقيق الدولي رقم (570): استمرارية النشاط

لتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، يجب أن يستوفي المدقق الخارجي وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570) مجموعة من المتطلبات المهنية، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

أولا: التخطيط للتدقيق والقيام بإجراءات تقييم المخاطر: عند التخطيط للتدقيق والقيام بإجراءات تقييم المخاطر، على المدقق القيام بما يأتي:

-يجب على المدقق لفهم الشركة أن ينظر ما إذا كانت هنالك أحداث أو مؤشرات وما يتعلق بها من مخاطر العمل التي قد تلقي بالكثير من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار، فإذا تم ملاحظة الأحداث أو الأحوال التي قد تلقي بالكثير من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار ويجب على المدقق أن يقوم بالمزيد من إجراءات التدقيق وأن ينظر فيما إذا كانت تُؤثِّر على تقدير المدقق لمخاطر البيانات الجوهرية الخاطئة؛

– النظر في الأحداث والأحوال المتعلقة بافتراضات استمرارية الشركة عند القيام بإجراءات تقدير المخاطر، فذلك يتيح مناقشة الإدارة في الأوقات المناسبة ومراجعة خطط الادارة وقرارها بخصوص أي قضية من قضايا استمرارية الشركة؛

– إذا انتهت الإدارة من إجراء تقدير أولي عند قيام المدقق بإجراءات تقدير المخاطر. وفي تلك الحالة يقوم المدقق بمراجعة التقدير لبيان ما إذا كانت الإدارة قد حددت الأحداث أو الأحوال كما هو مبين أعلاه وخطة الإدارة للتعامل معها، إذا لم تكن الإدارة قد أعدت تقديرا أوليا، فإن المدقق يناقش مع الإدارة الأساس الذي تعتمده الادارة لمبدأ الاستمرارية، ويمكن للمدقق الطلب من الادارة تقييم مبدأ الاستمرارية في حال وجد المدقق أحداث تخص هذا المبدأ؛

– النظر في تأثير الأحداث أو الأحوال التي تم تحديدها عند تقدير مخاطر البيانات الجوهرية الخاطئة وبالتالي تأثير وجودها على طبيعة الإجراءات الإضافية التي يقوم بها المدقق ردا على المخاطر التي يتم تقديرها وتوقيت هذه الإجراءات ومداها.

ثانيا: تقييم تقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار في النشاط: عند تقييم تقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، على المدقق القيام بما يلي:

النظر في نفس الفترة التي استخدمتها الإدارة في تقديرها بموجب الإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية. وإذا كان تقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار يغطي أقل من اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ الميزانية العمومية، فعلى المدقق أن يطلب من الإدارة تمديد فترة التقدير إلى اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ الميزانية العمومية؛

- ❖ يشكل تقدير الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار جزءا رئيسيا من دراسة المدقق لافتراض استمرارية الشركة. وتتطلب معظم أطر إعداد التقارير المالية تقديرا إداريا صريحا يحدد الفترة التي يجب على الشركة أن تراعي جميع المعلومات المتوفرة عنها؛
- ❖ عند تقييم تقدير الإدارة ينظر المدقق إلى العملية التي اتبعتها الإدارة لإجراء التقدير، والافتراضات التي يقوم عليها التقدير وخطة العمل المستقبلية للإدارة، وينظر المدقق فيما إذا كان التقدير قد أخذ في الحسبان جميع المعلومات ذات الصلة التي يعرفها المدقق نتيجة لإجراءات التدقيق.

ثالثا: الفترة التي لا يُغطيها تقدير الإدارة: بالنسبة للفترة التي لا يُغطيها تقييم الإدارة، فيتوجب على المدقق القيام بما يلي:

يجب على المدقق أن يستفسر من الإدارة عما نما إلى علمه من الأحداث والأحوال وما يتعلق بها من مخاطر العمل التي لا تغطيها فترة التقدير التي استخدمتها الإدارة والتي قد تلقي بالكثير من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط؛

- المدقق ليس مسؤولاً عن إعداد إجراءات التدقيق باستثناء الاستفسار من الإدارة للبحث عن المؤشرات على الأحداث أو الحالات التي تلقي بالكثير من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار بعد الفترة المغطاة بتقدير الإدارة والتي تمثل ما لا يقل عن اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ الميزانية العمومية.

رابعا: إجراءات التدقيق الإضافية عند تحديد الأحداث التي قد تُلقي الكثير من الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار: عند تحديد الأحداث أو الحالات التي قد تلقي بالكثير من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار، يجب على المدقق القيام بما يأتي:

- مراجعة خطط الإدارة المتعلقة بالإجراءات التي ستقوم بها بناءً على تقديرها لاستمرارية الشركة؛
- جمع ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة لتأكيد أو نفي ما إذا كان هنالك شك جوهري عن طريق القيام بإجراءات التدقيق الضرورية بما في ذلك النظر في تأثير أي خطط للإدارة أو عوامل مخففة؛
- طلب بيانات مكتوبة من الإدارة بخصوص الإجراءات المستقبلية التي تنوي القيام بها؛
- حين يعتقد المدقق أن مثل تلك الأحداث أو الحالات قد تلقي بالكثير من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار قد يصبح من المهم القيام بإجراءات تدقيق معينة. ويقوم المدقق بالاستفسار من الإدارة عن الإجراءات المستقبلية التي تنوي القيام بها بما في ذلك خططها لتصفية الأصول أو اقتراض الأموال أو إعادة هيكلة الديون أو تخفيض النفقات أو تأجيلها أو زيادة رأس المال؛
- كما ينظر المدقق فيما إذا توفرت أية حقائق أو معلومات أخرى بعد تاريخ إعداد الإدارة للتقرير. ويحصل المدقق على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة التي تدل على جدوى خطط الإدارة وأن نتيجة هذه الخطط ستؤدي إلى تحسن الوضع.

مما سبق يمكن القول بأن معيار التدقيق الدولي رقم (570) المتعلق بالاستمرارية قد تضمن العديد من الإجراءات التي تُوَجِّه المدقق أثناء قيامه بمهمة التدقيق لجمع أدلة إثبات كافية وملائمة تُدعِّم رأيه المهني خصوصاً في حالة وجود أحداث أو ظروف قد تُلقي بالشك حول قدرة الشركة محل التدقيق على الاستمرار في نشاطها في المستقبل المنظور.